Journal of Anbar University for Law and Political Sciences
مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية
P. ISSN: 2706-5804 E.ISSN: 2075-2024
Volume 16- Issue 1- March 2026 المجلد ١٦- العدد ١ – اذار ٢٠٢٦

The Electoral System and Its Role in Achieving Political Stability in Iraq

[1] M.M. Duaa Qasim Muhaibis
[1] University of Baghdad / Center for Strategic and International Studies
1: Email: doaa.q@cis.uobaghdad.edu
2: Email:

Abstract:

This study examines the role of the Iraqi electoral system in achieving political stability after 2003, by analyzing its legal development and its impact on the structure of the political system. The findings reveal that the repeated amendments to electoral laws—ranging from closed and open lists to multi-district systems—have failed to achieve the desired stability. Instead, they have contributed to the reproduction of traditional elites, the entrenchment of sectarian and partisan power-sharing, the erosion of public trust in the electoral process, and the decline of political participation. The research also shows that the current electoral framework has produced fragile consensus-based governments, limited the prospects for effective parliamentary opposition, and weakened state institutions. It concludes that electoral reform is a key prerequisite for enhancing political stability in Iraq, through adopting a more just and transparent system that combines proportional and individual representation, strengthens the independence of the electoral commission, regulates campaign financing, and opens space for youth and independent actors. Thus, reforming the electoral system is essential for rebuilding political legitimacy and consolidating the foundations of good governance in Iraq.

DOI
https://doi.org/10.37651/aujlps.2025.165237.1597
Submitted: 2/9/2025
Accepted: 25/9/2025
Published: 1/03/2026
Keywords:
Electoral System
Political Stability
Iraq.

©Authors, 2026, College of Law University of Anbar. This is an open-access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

النظام الانتخابي و دوره في تحقيق الاستقرار السياسي في العراق

[١] م.م. دعاء قاسم محيبس
[١] جامعة بغداد / مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

الملخص:

يتناول هذا البحث دور النظام الانتخابي في العراق في تحقيق الاستقرار السياسي بعد عام ٢٠٠٣، من خلال تحليل تطوره القانوني وانعكاساته على بنية النظام السياسي، وقد أظهرت الدراسة أن التعديلات المتكررة على القوانين الانتخابية، رغم تنوعها بين القائمة المغلقة والمفتوحة ونظام الدوائر المتعددة، لم تحقق الاستقرار المنشود، بل أسهمت في إعادة إنتاج النخب التقليدية وترسيخ المحاصصة الطائفية والحزبية، مع تراجع ثقة المواطنين بالعملية الانتخابية وضعف المشاركة الشعبية، كما بيّن البحث أن النظام الانتخابي الحالي أنتج حكومات توافقية هشة، وقلّص من فرص المعارضة البرلمانية الفاعلة، وأضعف مؤسسات الدولة، وانتهى إلى أن الإصلاح الانتخابي يمثل مدخلًا جوهريًا لتعزيز الاستقرار السياسي، عبر تبني نظام أكثر عدالة وشفافية، يجمع بين التمثيل النسبي والفردي، ويعزز استقلالية المفوضية العليا للانتخابات، وينظم تمويل الحملات، ويفتح المجال أمام القوى الشبابية والمستقلة، بذلك، يُعد إصلاح النظام الانتخابي شرطًا أساسيًا لإعادة بناء الشرعية السياسية وترسيخ أسس الحكم الرشيد في العراق

الكلمات المفتاحية:

النظام الانتخابي، الاستقرار السياسي، العراق.

المقدمة

يُعدّ النظام الانتخابي من أبرز الآليات التي تحدد طبيعة الممارسة الديمقراطية في أي دولة، إذ يمثل الوسيلة المؤسسية التي يتم من خلالها ترجمة الإرادة الشعبية إلى تمثيل سياسي داخل مؤسسات الدولة، وبخاصة السلطة التشريعية، ويزداد هذا الدور أهمية في الدول التي تمر بمرحلة انتقال ديمقراطي أو تشهد صراعات داخلية ومرحلة ما بعد النزاع، كما هو الحال في العراق بعد عام ٢٠٠٣، إذ أصبح النظام الانتخابي أحد المحاور الحاسمة في بناء النظام السياسي الجديد وصياغة علاقات السلطة بين المكونات السياسية والاجتماعية.

لقد شهد العراق منذ عام ٢٠٠٥ عدة دورات انتخابية واكبتها محاولات متكررة لإصلاح النظام الانتخابي، سواء من حيث طبيعة الدوائر الانتخابية أو طريقة احتساب الأصوات أو نظام القوائم (المغلقة أو المفتوحة)، وذلك استجابةً للضغوط السياسية والاجتماعية، وكذلك لتصاعد الدعوات الشعبية المطالبة بتعزيز الشفافية وتحقيق العدالة السياسية، ومع ذلك، فإن الأداء السياسي للنظام لم يرقَ إلى مستوى التطلعات، حيث استمرّت الأزمات السياسية، وتعمّقت حالة عدم الثقة بين المواطنين والنظام السياسي، واتّسعت الفجوة بين النخب السياسية والجمهور، مما دفع إلى التساؤل الجاد عن مدى قدرة النظام الانتخابي العراقي على تحقيق الاستقرار السياسي.

إن الاستقرار السياسي لا يُقاس فقط بغياب العنف أو تنظيم الانتخابات بانتظام، بل يُفترض أن يعكس درجة التوافق السياسي، وفاعلية مؤسسات الدولة، ومستوى مشاركة المواطنين، وانسيابية انتقال السلطة، وهي مؤشرات لا يمكن فصلها عن طبيعة النظام الانتخابي المعتمد، وبما أن العراق يُعد دولةً متعدّدة القوميات والمذاهب والطوائف، فإن النظام الانتخابي يجب أن يراعي هذا التنوع، وأن يسهم في تعزيز التمثيل العادل والمتوازن، لا أن يُستخدم أداة لإعادة إنتاج الهيمنة السياسية أو ترسيخ الانقسامات الطائفية والأثنية.

عليه، فإن الإشكالية الأساسية التي يطرحها هذا البحث تكمن في محاولة فهم العلاقة الجدلية بين طبيعة النظام الانتخابي المعتمد في العراق، وبين مستوى الاستقرار السياسي الذي تحقق (أو لم يتحقق) منذ عام ٢٠٠٣ وحتى الآن، وسنتناول في البحث بالتحليل خصائص النظام الانتخابي العراقي وتطوره، ومدى استجابته للمتغيرات الاجتماعية والسياسية، إضافةً إلى تحليل مدى إسهامه في تعزيز أو تقويض فرص الاستقرار السياسي، مع التركيز على التجارب الانتخابية الأخيرة، خاصة بعد احتجاجات تشرين ٢٠١٩ وما تبعها من إصلاحات جزئية على القانون الانتخابي.

وفي ضوء ما تقدم، يسعى هذا البحث إلى تقديم فهم علمي معمق لدور النظام الانتخابي بوصفه أحد أدوات إعادة هندسة السلطة في العراق، وإبراز التحديات البنيوية التي تعيق تحوّله إلى رافعة للاستقرار بدلاً من كونه مولّداً إضافياً للأزمات

أولاً: أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في تسليط الضوء على الدور المحوري للنظام الانتخابي في تحقيق الاستقرار السياسي في العراق، لا سيما في ظل التحديات البنيوية التي تواجه العملية الديمقراطية، كما يساعد في فهم العلاقة بين تصميم النظام الانتخابي وفاعلية التمثيل السياسي،

ويُسهم البحث في تقديم رؤية علمية تسهم في تطوير قوانين انتخابية أكثر عدالة وشمولاً، إضافةً إلى أنه يُعزز من النقاش الأكاديمي حول سبل إصلاح النظام السياسي العراق

ثانياً: إشكالية البحث:

تتمثل إشكالية البحث في التساؤل الرئيس الآتي:

إلى أي مدى يسهم النظام الانتخابي المعتمد في العراق بعد عام ٢٠٠٣ في تحقيق الاستقرار السياسي، وما هي التحديات التي تحول دون ذلك؟

وتنبثق عن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية، منها:

- هل يعكس النظام الانتخابي التعددية المجتمعية والسياسية في العراق بشكل عادل؟
- ما أثر طبيعة الدوائر الانتخابية وآليات التصويت على شرعية النظام السياسي؟
- هل أسهمت التعديلات المتكررة على القوانين الانتخابية في تعزيز الاستقرار أم تعميق الأزمات؟

ثالثاً: فرضية البحث:

يفترض البحث أن طبيعة النظام الانتخابي المعتمد في العراق بعد عام ٢٠٠٣ قد أسهمت بشكل مباشر في حالة عدم الاستقرار السياسي، نتيجة لتشظي القوى السياسية وضعف تمثيل الإرادة الشعبية، وأن تبني نظام انتخابي أكثر عدالة وشفافية وشمولية من شأنه أن يُفضي إلى تعزيز الاستقرار السياسي والمؤسساتي في البلاد.

رابعاً: منهجية البحث:

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، إذ يتم وصف وتحليل النظام الانتخابي العراقي منذ عام ٢٠٠٣، مع التركيز على طبيعة القوانين الانتخابية، وآليات توزيع المقاعد، وطريقة احتساب الأصوات، وأثر ذلك في البنية السياسية والاستقرار السياسي العام.

كما يستند البحث إلى المنهج المقارن، من خلال مقارنة النظم الانتخابية التي اعتُمدت في العراق عبر الدورات الانتخابية المختلفة، وكذلك مقارنة تجربة العراق مع بعض الدول المشابهة في بنيتها السياسية والاجتماعية، ويتم توظيف المنهج التاريخي لتتبع تطور النظام الانتخابي في العراق منذ تأسيس الدولة الحديثة، مع التركيز على المرحلة ما بعد ٢٠٠٣، لتفسير العلاقة بين التحولات الانتخابية والتطورات السياسية.

كما يعتمد البحث على تحليل النصوص الدستورية والقانونية، بالإضافة إلى الأدبيات الأكاديمية ذات الصلة، من أجل بناء تصور علمي حول مدى تأثير النظام الانتخابي في تحقيق أو إعاقة الاستقرار السياسي في العراق.

خامساً: هيكلية البحث:

لغرض الإحاطة الكافية بموضوع البحث والالمام بجوانبه المختلفة سنتناوله في مبحثين وعلى وفق الهيكلية الأتية :

المبحث الأول: الإطار النظري والقانوني للنظام الانتخابي في العراق

المطلب الأول: مفهوم النظام الانتخابي ومبادئه

المطلب الثاني: التطور القانوني للنظام الانتخابي العراقي بعد ٢٠٠٣

المبحث الثاني: أثر النظام الانتخابي على الاستقرار السياسي في العراق

المطلب الأول: الانعكاسات السياسية للنظام الانتخابي على بنية النظام السياسي

المطلب الثاني: إصلاح النظام الانتخابي كمدخل لتحقيق الاستقرار السياسي

I. المبحث الأول

الإطار النظري والقانوني للنظام الانتخابي في العراق

يُعدّ الإطار النظري والقانوني للنظام الانتخابي في العراق أساساً لفهم طبيعة العملية الانتخابية وآليات تشكيل السلطات في الدولة، فهو يحدد المبادئ التي تقوم عليها الانتخابات، ويضبط العلاقة بين النصوص الدستورية والقوانين التنظيمية والممارسات السياسية. كما يعكس هذا الإطار تطور التجربة الديمقراطية بعد عام ٢٠٠٣، وما رافقها من تحديات تشريعية ومجتمعية، وتكمن أهمية دراسته في تقييم مدى انسجامه مع معايير العدالة والتمثيل والاستقرار السياسي.

ولغرض الوقوف على المفهوم الدقيق للنظام الانتخابي فلا بد من تناول مفهومه ومبادئه واليات تطوره في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، وهذا ما سنتناوله في مطلبين وعلى النحو الاتي:

I.أ. المطلب الأول

مفهوم النظام الانتخابي ومبادئه

أولاً: مفهوم النظام الانتخابي

لغرض تناول مفهوم النظام الانتخابي ومنح صورة واضحه عنه لا بد من الاحاطة بالمعنيين اللغوي والاصطلاحي له

من ناحية اللغة العربية فأن المقصود بمصطلح النظام (System)، هو الترتيب والاتساق وكذلك الخيط الذي ينظم فيه اللؤلؤ، كما يقال أن و من البيوض انظامها، ومن الرمل أنضامه، وأن جمع كلمة النظام تتمحور في نظم و انظمة اناظيم كما يقال ما زال على نظام واحد [١]

اما المعنى الاصطلاحي (للنظام) فلقد وضع تعريف النظام الكثير من الباحثين والمختصين ومنهم (موريس دوفرجيه) فقد عرفه النظام على أنه نموذج معين لتنظيم ما [٢] ، كما عرفه النظام (هانز ناثان فاكن) بأنه مجموعة من المواضيع وعلاقة هذه المواضيع مع معطياته [٣]

اما تعريف الانتخاب فلقد ذكر في اصله اللغوي للفعل (نخب) اي انتخب الشي اي انه اختاره كما يقال جاء في نخب اصحابه اي في خيارهم ويعني الانتخاب كذلك بأنه الاختيار والانتقاء [٤]

اما المعنى الاصطلاحي (للانتخاب) فشأنه شأن الكثير من مفاهيم العلوم الاجتماعية التي من الصعوبة ايجاد تعريف جامع للانتخاب، الا ان عرفه الانتخاب بأنه ((الاداة للتداول السلمي للسلطة))، كما يعرف الانتخاب بأنه عملية ممارسة للديمقراطية التي تقوم من خلالها هيئة الناخبين باختيار الحكام عن طريق التصويت لاختيار الاعضاء او النواب من اجل

---

(١) ابراهيم انيس واخرون، *المعجم الوسيط*، مجمع اللغة العربية، مجلد ١، ط ٤، (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية ، ٢٠٠٤)، ص ٩٣٣.
(٢) حسان محمد شفيق العاني، *الانظمة السياسية والدستورية المقارنة* ، (مطبعة جامعة بغداد، ١٩٨٦، ص ٨.
(٣) هانز ناثان فاكن ، *الانتخابات والسياسة والاقتصاد المقارن*، ترجمة حسين العزاوي، (بغداد: مطبعة بغداد الجامعة، ١٩٧٦).
(٤) عمر حلمي فهمي، *الانتخابات واثره في الحياة السياسية و الحزبية* ، (القاهرة: دار الثقافة العربية، ١٩٨٨)، ص ٧.

المشاركة في اتخاذ القرارات السياسية التي وفره لها الانتخاب القاعدة او الاساس الشرعي لوجود الهيئة الحاكمة وممارستها للحق السيادي [١]

كما يجب التمييز بين نظام الانتخاب وغيره من الانظمة الشائعة ومنها (الاستفتاء الشعبي) فهنالك فرق بين المعنيين، فالانتخاب يعني اختيار المواطنين (الناخبين) لمرشح او لعدد من المرشحين من اجل تمثيلهم في المؤسسات السياسية ، اما الاستفتاء فهو عبارة عن عرض موضوع محدد وعام على الشعب من اجل ابداء الرأي فيه اما بالموافقة او الرفض، [٢]

كما ويختلف الانتخاب عن الاستفتاء الشخصي فالاستفتاء الشخصي جاء هنا من اجل طلب الموافقة على مرشح لتوليه منصب معين أي ان يتم اخذ موافقة الشعب و ليس رأيه ، ويتم اتخاذ هذا النوع من الاستفتاء في الظروف التي تفرض اتخاذ الموافقة الجماعية على هذه الشخصية المرشحة ، بخلاف ما يتم في الانتخاب الذي يمنح فرصة للمرشحين من خلال توزيع الاصوات و تباين النتائج،

كما هناك فرق بين الانتخاب و البيعة توجد نوع من التقارب بين الانتخاب والبيعة في الشريعة الاسلامية فالبيعة او المبايعة تأتي بصفة عقد يبرم بين المرشح (للخلافة) او رئاسة الامة المتمثلة في جماعة اهل الحل والعقد، والتي يتعهد فيها الشخص المرشح لتولي امور و شؤون الامة بأنه يسهر على مراعاة مصالحها ، كما تتعهد الامة بالمقابل بالطاعة ، وبهذا الشرط يتحقق شرعية الحاكم و يستمد قوته

وبعد الاطلاع على معنى النظام والانتخاب كل منهما على حد بالمعنيين اللغوي والاصطلاحي يمكن تقديم تعريف النظام الانتخابي بأنه (اليات يتم تتبع للتعبير عن ارادة الشعب عن طريق الانتخابات) وبما ان الانتخابات تتطلب وجود اليات لتوزيع المقاعد في مجلس النواب على المرشحين الذي حصلوا على الفوز في الانتخابات، فلقد اختلف النظام الانتخابي عن الانتخاب فأن حق التصويت يعد مرحلة سابقة على نظام الانتخاب [٣]

(١) .ابن منظور ،*لسان العرب*، ج ١٤، ط٣، (بيروت: دار احياء التراث العربي)، ص ٧٩.
(٢) ماجد راغب الحلو، *الاستفتاء الشعبي و الشريعة الاسلامية*، (الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية ، ط ٢، ١٩٨٣)، ص ٧٧، ٧٩، ١٠٥، ١٠٦.
(٣) سعاد الشرقاوي وعبد الله ناصف، *نظم الانتخابات في العالم وفي مصر*، (القاهرة: دار النهضة العربية، الطبعة ٢، ١٩٩٤).

كما ويعني النظام الانتخابي بأنه (مجموعة من الاساليب و الوسائل و الطرق التي يتم استخدامها في عملية اجراء الانتخاب و فرز الاصوات لتحديد الفائزين من بين عدد من المرشحين) [١]

ثانيا: مبادئ النظام الانتخابي:

عند الشروع في وضع نظام انتخابي جديد، لا بد من الإجابة عن سؤال محوري: ما الغاية المرجوة من هذا النظام؟ هل الهدف هو مجرد إجراء انتخابات شكلية لتكريس سلطة قائمة ومنحها الشرعية؟ أم أن الغرض إحداث تغيير سياسي معين يخدم توجهاً محدداً؟ أم أن المقصود هو إيجاد آلية حقيقية وفعّالة للتعبير عن إرادة الناخبين وتجسيد صورتها الصادقة؟

وقد يكون الهدف تشجيع المواطنين على الانخراط في الحياة السياسية وتشكيل الأحزاب الوطنية، أو ربما منع قوى المعارضة من بلوغ السلطة، أو حتى السعي إلى جمع مختلف القوى داخل مؤسسة البرلمان

ان الغاية المراد تحقيقها هي المتحكم الرئيسي في عملية صياغة النظام الانتخابي ، اذ يتم وضع معايير واليات معينة لغرض استجابتها لتحقيق الاهداف المرجوة ، وكلما تعددت الاهداف المراد تحقيقها كلما زاد الامر تعقيدا [٢]، ولقد وضع برنامج الامم المتحدة الانمائي مشروعا لإدارة الانتخابات وكلفتها والمعايير الواجب مراعتها عند تعديل او اختيار نظام انتخابي محدد فلابد التركيز على الاهداف التالية

اولا: التمثيل

أن المهمة الرئيسية للنظام الانتخابي هي ضمان وصول اصوات الناخبين و ترجمتها على شكل مقاعد برلمانية تمثل ارادة الشعب و رغباته ، ويمكن للتمثيل أن يأخذ اشكال معينة ومنها

١ـ مراعاة التوزيع الجغرافي أي حصول كل المناطق على تمثيل سياسي في المؤسسة التشريعية [٣]

(١) دعاء قاسم محيبس، "النظام الانتخابي في العراق ٢٠٢٠: إشكالية الدوائر المتعددة"، *مجلة دراسات دولية، بغداد*، ع ٩٩، (٢٠٢٤).
(٢) سعد عبدو واخرون، *النظم الانتخابية: دراسة حول العلاقة بين النظام السياسي و النظام الانتخابي*، (بيروت: مركز بيروت للأبحاث والمعلومات، ط ١، ٢٠٠٥)، ص ١٥٠.
(٣)عمار صالح البهادلي، *نظام التمثيل النسبي في العراق ٢٠٠٥ _٢٠١٨ دراسة تقويمية*، (بغداد: انكي للنشر والتوزيع، ط ١، ٢٠٢٠)، ص ٢٥.

٢ـ مراعاة التوزيع الايدلوجي ويتم من خلال ترشيح ممثلين سياسيين سواء كانوا من احزاب سياسية او مستقلين يمثلون ايدلوجيات مختلفة.

٣ـ مراعاة التمثيل الحزبي الذي لا بد ان يمثل الواقع الحزبي والسياسي في الدولة [١]

ثانيا: الشفافية

لا بد ان تتمتع إجراءات النظام الانتخابي بالشفافية العالية وتمثل رؤية واضحة لكل الناخبين و المرشحين و الاحزاب السياسية فتكون مرأة عاكسة للتركيبة المجتمعية لكل الدولة من اجل ضمان عدم الوقوع في دائرة الشك وانعدام ثقة الناخبين في النتائج الناجمة عن النظام الانتخابي، فأن عملية اختيار النظام الانتخابي لابد ان تقوم على الشفافية لتصميم نظام انتخابي يمثل كافة وجهات النظر بوضوح [٢]

ثالثا: الشمولية

تتحقق العدالة والشرعية في النظام الانتخابي عندما يكون شاملاً لا يُهمّش أي طرف، ولا يتجلى هذا الشمول فقط في تمكين أكبر نسبة من المواطنين من التصويت، بل يشمل ضمان مشاركة فعّالة لجميع شرائح المجتمع، بما في ذلك الفئات المهمشة والأقليات، دون أي شكل من أشكال الاستبعاد أو التمييز.

كما يقتضي النظام الشامل أن تكون إجراءاته واضحة وسهلة الفهم للجميع، وأن تكون عملية الاقتراع ميسّرة ومتاحة ماديًا لكل ناخب. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يأخذ النظام في الاعتبار تأثير وسائل الإعلام وطرق استخدامها، لضمان أن تعكس العملية الانتخابية إرادة الناخبين بشكل نزيه وشفاف، وبهذا المعنى، يصبح النظام الانتخابي أداة حقيقية لتحقيق التمثيل العادل والإرادة الشعبية. [٣].

I.ب. المطلب الثاني

التطور القانوني للنظام الانتخابي العراقي بعد ٢٠٠٣

شهد العراق تحولاً جذريًا في بنيته السياسية والقانونية بعد سقوط النظام السابق في عام ٢٠٠٣، إذ أُعيد تأسيس الدولة على أسس جديدة ترتكز على مبدأ الديمقراطية والتعددية السياسية والفصل بين السلطات، وقد كان من أبرز مظاهر هذا التحول هو إنشاء نظام انتخابي

(١) اندرو رينولدز واخرون، *أشكال النظم الانتخابية*، (بيروت: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ترجمة ايمن ايوب، ط٢، ٢٠٠٥).

(٢) جمال حيرش، بن علية محمد، رمضاني مفتاح، "النظام الانتخابي واثره على المشاركة السياسية في الجزائر (١٩٩٩/٢٠١٦)"، (رسالة ماجستير، جامعة زيان عاشور، الجزائر ، ٢٠١٧)، ص ١٩.

(٣) مشروع إدارة الانتخابات و كلفتها أيس الموقع الالكتروني ، شبكة المعرفة الانتخابية، الموقع الالكتروني http://aceproject.org/ace-ar/topics/les

جديد يهدف إلى إضفاء الشرعية على مؤسسات الدولة المنتخبة، وفتح المجال أمام مشاركة أوسع للمواطنين في الحياة السياسية، بما يعكس التنوع القومي والمذهبي والديني في البلاد.

ومع أن الغاية من النظام الانتخابي كانت تتمثل في بناء نظام ديمقراطي فعّال يُعزز من شرعية النظام وتحقيق الاستقرار السياسي، إلا أن تطوره القانوني شابه الكثير من التذبذب والتجريب والتعديل، تحت ضغط الأزمات السياسية والاحتجاجات الشعبية، وفي ظل تأثيرات المكونات السياسية المختلفة التي سعت إلى هندسة النظام الانتخابي بما يخدم مصالحها. (١)

اولا_ الإطار الدستوري للنظام الانتخابي

أقرَّ دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ المبادئ العامة التي تحكم النظام الانتخابي في البلاد، إذ نصَّ في المادة (٥) على أن "السيادة للقانون، والشعب مصدر السلطات وشرعيتها"، (٢) وأكد في المادة (٦) أن "يتم تداول السلطة سلمياً عبر الوسائل الديمقراطية المنصوص عليها في هذا الدستور" (٣) كما بيّنت المادة (٢٠) حق المواطنين في المشاركة في الشؤون العامة، بما في ذلك حقهم في التصويت والترشح. (٤)

وقد خوّل الدستور السلطة التشريعية بوضع القوانين التي تنظم الانتخابات، مما أدى إلى إصدار سلسلة من القوانين الانتخابية المتعاقبة التي شهدت تطورات وتعديلات متكررة، عكست التغيرات السياسية والاجتماعية، وضغوط الشارع، وكذلك المساومات بين القوى السياسية.

ثانيا: القانون الانتخابي الأول لسنة (٢٠٠٥)

بعدما قام المدير الاداري لسلطة الائتلاف (بول بريمر) بالتوقيع على الامر ((٩٦ لسنة ٢٠٠٤))من اجل دفع الوضع السياسي في العراق نحو الاستقرار، اذ تم إجراء أول انتخابات برلمانية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ في (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥) لاختيار الجمعية الوطنية الانتقالية، وفق نظام التمثيل النسبي الكامل على أساس القائمة المغلقة، وكانت البلاد كلها دائرة انتخابية واحدة، وقد كان الهدف من هذا النظام حينها تسهيل العملية الانتخابية في ظل وضع أمني غير مستقر، وضمان مشاركة واسعة لكافة المكونات.

---

(١) عبد العزيز عليوي، *نظم انتخاب مجلس النوب العراقي بعد ٢٠٠٣* ، (بغداد: دار الكتابة للطباعة والنشر، ط ٣، ٢٠٢٠)، ص ٩٠.
(٢) المادة (٥)، من الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥
(٣) المادة (٦)، من الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥.
(٤) المادة (٢٠)، من الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥.

ورغم أن هذا النظام أتاح تمثيلاً متوازناً للمكونات الكبرى، إلا أنه واجه انتقادات حادة من حيث تغييب الشخصيات المستقلة، واحتكار القوائم الحزبية للترشيحات، ما عزز من سلطة الزعامات السياسية داخل الكتل وأضعف الصلة بين الناخبين والمرشحين. (١)

ثالثا: قانون الانتخابات رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته

تم سن قانون الانتخابات رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٥ الذي نظم الانتخابات البرلمانية العامة، و الذي استند على الفقرة (ب) من المادة الثانية لقانون ادارة الدولة في الفقرة الرابعة منه والذي حدد يوم (٣١ كانون الأول ٢٠٠٥) موعدا لإجراء الانتخابات، وكان أول قانون دائم ينظم الانتخابات بعد المرحلة الانتقالية، وقد اعتمد التمثيل النسبي، كما جاءت المادة (٣١) فمن القانون في الفقرة (أ) الذي حدد اعضاء الجمعية الوطنية ب ((٢٧٥)) عضوا كما جاءت الفقرة (ج) نت قانون الانتخابات بوجوب منح فرصة للنساء في التمثيل السياسي، ولكن مع بعض التعديلات المهمة، أبرزها تقليص الدائرة الانتخابية من دائرة واحدة على مستوى العراق إلى دوائر متعددة على مستوى المحافظات، وهو ما مثّل تحولاً نحو تعزيز التمثيل الجغرافي وتقليص هيمنة الزعامات المركزية. (٢)

رابعا: قانون الانتخابات (٢٦) لسنة ٢٠٠٩

بسبب الخلافات التي حدثت بين الكتل السياسية في بداية التحضير لانتخابات ٢٠١٠ حول قانون الانتخابات لسنة ٢٠٠٥ بعدما اجابت المحكمة الاتحادية الطلب المقدم من المعترضين على قانون الانتخابات اذ جاء رد المحكمة بعدم دستورية البعض من النصوص القانونية التي تعد مخالفة للنصوص الدستورية ومنها فقرة ((ثانيا)) من المادة ((١٥)) من قانون الانتخابات رقم ((١٦)) لسنة ٢٠٠٥ وجاء قرار المحكمة بأن المادة (٤٩) اولا من الدستور التي اكدت على ان اعضاء المؤسسة التشريعية (مجلس النواب) بأن لكل (١٠٠) نسمة من نفوس العراق مقعد واحد، وهذا ما تمت مخالفة من قبل المادة ((١٥)) اولا من قانون الانتخابات رقم ١٦ لسنة ٢٠٠٥ الذي اعتمد على عدد المواطنين الناخبين المسجلين في سجلات الانتخاب في كل محافظة مما ادى الى قرار المحكمة بعدم دستورية الفقرة ١٥ لقانون الانتخابات ٢٠٠٥ ومن حق المؤسسة التشريعية ان تشرع قانون جديد يكون موافقا لإحكام الدستور وكذلك تحديد الدوائر الانتخابية على حسب العدد السكاني لكل محافظة بالاعتماد على

(١) وليد الزيدي، "التطورات العملياتية في الانتخابات البرلمانية العراقية ٢٠٠٥_٢٠١٠"، *وقائع المؤتمر العلمي الاول للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات ، انتخابات العراقية ٢٠٠٥_٢٠١٠، الواقع والتحديات، اربيل، العراق*، (٢٠١١): ص ١٣٦.

(٢) نظام عبد الهادي سوادي، "نظرة تاريخية في انتخابات البرلمانية العراقية (١٩٢٠_٢٠١٨)"، *المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، بغداد*، (٢٠١٨): ص ٢١.

عدد النفوس المسجل من قبل وزارة التجارة عن طريق (البطاقة التموينية) انذاك وتم اعتماد نظام التمثيل النسبي (بالقائمة المفتوحة) وتكون حصة كل قائمة انتخابية بعدد السكان لتلك المنطقة [١] ، كما تم زيادة عدد مقاعد مجلس النواب وفق التعديل رقم (٢٦ لسنة ٢٠٠٩) على قانون الانتخابات رقم ١٦ لسنة ٢٠٠٥، ليصبح عدد المقاعد ٣٢٥ بدلا عن ما كان عليه في الانتخابات السابقة وهو ٢٧٥ مقعدا. [٢]

خامسا: القانون رقم ٤٥ لسنة ٢٠١٣

لقد حدد قانون الانتخابات (رقم ٤٥ لسنة ٢٠١٣) عدد اعضاء البرلمان العراقي ب ((٣٢٨)) عضوا للتحضير لانتخابات عام ٢٠١٤ بدلا ما كان عليه في انتخابات عام ٢٠١٠ والذي كان عدد الاعضاء ((٣٢٥)) عضوا ، كما استجاب المشرع القانوني فيه لقرارات المحكمة الاتحادية في شأن المساواة امام القانون و حق جميع المكونات في التمثيل النيابي في البرلمان العراقي فأصبح للمكون الصابئي مقعد نيابي في بغداد موازي مقعد المكون المسحي في دائرة مستقلة تشمل العراق اجمع، كما تعد انتخابات عام ٢٠١٤ هي المرة الأولى التي استخدم فيها التحول الالكتروني من خلال استخدام البطاقة الالكترونية وجهاز التحقق الالكتروني [٣] .

سادسا: تعديل قانون انتخابات لسنة ٢٠١٨

ان التغييرات التي طرأت على قانون الانتخابات في عام ٢٠١٨ كانت بسيطة و اقتصرت على مسألة زيادة بعض المقاعد النيابية والتي بلغت ((٣٢٩)) مقعدا، فضلا عن تخصيص مقعد واحد (للكرد الفيليين) في محافظة واسط بحسب المادة رقم ٣ من قانون الانتخابات لسنة ٢٠١٨ ، كما وتم العمل بالاعتماد على الاجهزة الالكترونية المتطورة لضمان النتائج السريعة للعملية الانتخابية ، كما وتم تعديل الصيغة الانتخابية في توزيع المقاعد وفقا لنظام (سانت ليغو) المعدل (١.٧) [٤]

(١) سرمد العبيدي، "قراءة في نتائج الانتخابات العامة في العراق عام ٢٠١٠"، *مركز الدراسات الدولية*، ع ٧٥، (٢٠١٠).

(٢) ستار جبار علاي، "الانتخابات العراقية و تأثيرها في الاستقرار و التنمية"، *مجلة دراسات دولية*، ع ٥٤، (٢٠١٢): ص ١١٢.

(٣) قانون الانتخابات رقم ٤٥ لسنة ٢٠١٣، الوقائع العراقية، الجريدة الرسمية ، ع ٤٣٠٠، ٢٠١٣، ص ٥.

(٤)باسم محمد عريان شهاب ، سنبل عبد الجبار احمد عباس، "النظام الانتخابي في التجربة العراقية في ضوء قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم ٩ لسنة ٢٠٢٠"، *مجلة حولية المنتدى* ، *المنتدى الوطني للأبحاث الفكر والثقافة*، ع ٤٩، (٢٠٢٢).

سابعا: قانون انتخابات مجلس النواب لسنة ٢٠٢٠

مثّلت احتجاجات تشرين في عام ٢٠١٩ نقطة تحوّل كبيرة في مسار العملية السياسية العراقية، اذ طالبت جموع المحتجين بتغيير شامل في النظام السياسي، بما في ذلك إصلاح النظام الانتخابي لضمان التمثيل العادل، وإنهاء هيمنة النخب التقليدية، وفتح المجال أمام القوى الشبابية والمستقلة.

استجابةً لهذه المطالب، تم إقرار قانون انتخابات مجلس النواب (رقم (٩) لسنة ٢٠٢٠)، والذي تضمن عدة تغييرات جوهرية، من أبرزها:

١. اعتماد نظام الدوائر الانتخابية المتعددة داخل المحافظة الواحدة، بدلاً من دائرة واحدة لكل محافظة
٢. العودة إلى نظام الاقتراع الفردي بدلاً من القوائم، بحيث يتم التصويت للمرشحين بشكل مباشر.
٣. إلغاء نظام سانت ليغو النسبي، واعتماد نظام جديد للفرز والعد قائم على الأغلبية البسيطة.
٤. تقليص نفوذ الأحزاب من خلال منع القوائم المغلقة، وفرض شروط أكثر صرامة على تسجيل الكتل السياسية. [١]

وقد اعتُبر هذا القانون خطوة جادة نحو فتح المجال أمام المستقلين والمرشحين المحليين، إلا أن تطبيقه في انتخابات **٢٠٢١** كشف عن تحديات كبيرة، نستنتج منها :

- العزوف الانتخابي والذي يعد الاعلى نسبة منذ عام ٢٠٠٥ اذ بلغ عدد المقاطعين للانتخابات لسنة ٢٠٢١ ((١٢.٤٨٦.٧٦٧)) .
- ضعف الوعي الجماهيري بكيفية التصويت الفردي.
- محاولة البعض من الناخبين في اتلاف اوراق الاقتراع كنوع من السخط السياسي
- استمرار تأثير المال السياسي والسلاح
- غياب الإطار القانوني الصارم لضبط الحملات الانتخابية.
- قلة الاحزاب السياسية المشاركة في البرلمان من اجل تقليل التعددية المفرطة، لكن هذه الخطوة أدت الى تراجع فكرة المعارضة التي تقوم على فكرة الاغلبية التعددية
- سيطرة الاحزاب عن طريق الائتلافات الكبيرة وهيمنتها على الاحزاب الصغيرة في الحصول على مقاعد في البرلمان[٢]

---

١)عمار صالح جبار، خميس دهام حميد، "دور النظم الانتخابية في أدارة التنوع السياسي في العراق (٢٠٠٥_٢٠٢١)"، *مجلة حمورابي* ، ع ٤٥، (٢٠٢٣).
(٢)عمار صالح جبار، خميس دهام حميد، مصدر سبق ذكره.

ثامنا: قانون انتخابات رقم ٤ لسنة ٢٠٢٣

رغم أن قانون ٢٠٢٠ استقبل بترحيب شعبي، إلا أن الكتل السياسية الكبرى مارست ضغوطًا لإعادة النظر فيه بعد أن فقدت العديد من مقاعدها في انتخابات ٢٠٢١، ما دفع البرلمان إلى إقرار تعديلات جديدة ومهمة عام ٢٠٢٣.، تمثلت في اقرار قانون انتخابات مجلس النواب ومجالس المحافظات والاقاليم والبلديات رقم ٤ لسنة ٢٠٢٣ ، هذه التعديلات خاصة بالانتخابات المحلية

كان من أبرز هذه التعديلات:

- اعادة العمل بقانون سانت ليغو (١.٧) لتوزيع المقاعد بين القوائم.
- اعتماد نظام الصوت الواحد القائمة المفتوحة أي ان الناخب يصوت لمرشح فردي واحد وليس للقائمة كاملة.
- تقسيم المحافظات الى دوائر متعددة الى جانب التصويت الفردي .
- تخصيص كوتا جديدة بنسبة ١٠% من اجمال مقاعد للشباب الذين في سن ٣٥ فما فوق
- للمفوضية الحق في تقسيم الدوائر الانتخابية داخل كل محافظة .

وقد اعتبر العديد من المراقبين من الاكراد والسنة أن هذه التعديلات تمثل نكسة للديمقراطية التمثيلية، وتدل على رغبة القوى التقليدية في استعادة السيطرة على العملية السياسية، ما يهدد بتقويض الثقة العامة، ويُعيد إنتاج نفس الطبقة السياسية التي انتفض الشارع ضده [١].

(٢٦)ا تاسعا: قراءة تحليلية في مسار التطور القانوني

عند الاطلاع على مجمل التطورات القانونية للنظام الانتخابي العراقي بعد عام ٢٠٠٣، يمكن ان نستخلص الملاحظات الاتية:

١. غياب الاستقرار التشريعي: تم تعديل القوانين الانتخابية عدة مرات خلال أقل من عقدين، مما أدى إلى غموض لدى الناخبين، وعدم رسوخ تقاليد ديمقراطية واضحة.

٢. تسييس التشريع الانتخابي: غالبًا ما جاءت التعديلات استجابة لصراعات سياسية، لا لرؤية استراتيجية لبناء الديمقراطية.

(١)قانون انتخابات رقم ٤ لسنة ٢٠٢٣.

٣. التناقض بين النصوص والممارسات: رغم وجود قوانين متقدمة من حيث الصياغة، إلا أن تطبيقها على الأرض ظل يعاني من إشكالات حقيقية تتعلق بالتزوير، والمال السياسي، ونفوذ الأحزاب.

٤. الازدواج بين التمثيل والاستقرار: لم تنجح أي من الصيغ القانونية في تحقيق التوازن بين تمثيل المكونات وضمان الاستقرار السياسي، مما أبقى النظام في حالة اضطراب دائم.[١]

يمكن القول إن التطور القانوني للنظام الانتخابي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ مر بمراحل متداخلة، تأثرت بموازين القوى السياسية أكثر مما تأثرت بالمعايير الديمقراطية أو متطلبات العدالة الانتخابية، ورغم محاولات الإصلاح، فإن تكرار التعديلات وغياب رؤية استراتيجية واضحة قاد إلى انعدام الثقة بالنظام الانتخابي، ما ساهم في إضعاف المشاركة السياسية وزيادة السخط الشعبي. ومن هنا تبرز الحاجة الملحّة إلى إعادة تقييم شاملة للنظام الانتخابي، تراعي واقع المجتمع العراقي، وتعزز من فرص الاستقرار السياسي والتمثيل الحقيقي للمواطنين.

II. المبحث الثاني

أثر النظام الانتخابي على الاستقرار السياسي في العراق

يُعدّ النظام الانتخابي من العوامل الحاسمة في تحديد طبيعة الاستقرار السياسي داخل أي دولة، لما له من دور في تنظيم التمثيل السياسي وتوزيع السلطة، وفي العراق، تبرز أهمية دراسة هذا الأثر في ظل التعددية الاجتماعية والتجاذبات السياسية التي أعقبت عام ٢٠٠٣، فطريقة تصميم النظام الانتخابي وتنفيذه انعكست بشكل مباشر على بنية النظام السياسي واستقراره، ومن هنا تنبع الحاجة لتحليل العلاقة بين آليات الاقتراع ومخرجاته وبين واقع الاستقرار أو الاضطراب السياسي في البلاد. [٢]

(١)عبد الجبار احمد عبد الله ، "بعض المعادلات في اشكالية الانتخابات العراقية"، *مجلة كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد*، ع ٣٥، (٢٠٠٧): ص ٣٢.

(٢)سيناء علي محمود، "اليات تعزيز عمل النظام السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣"، (اطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٥)، ص ٥٩.

II.أ. المطلب الأول

الانعكاسات السياسية للنظم الانتخابية على بنية النظام السياسي

أولاً: أثر النظام الانتخابي النسبي على بنية النظام السياسي

لقد ساهم النظام الانتخابي، خاصة بصيغته المعتمدة بعد عام ٢٠٠٥، في إعادة إنتاج النخب السياسية المهيمنة، وذلك من خلال اعتماد آليات انتخابية تخدم الأحزاب الكبرى وتُقصي القوى الجديدة والمستقلة [١] فعلى سبيل المثال، أدى استخدام نظام القائمة المغلقة والدوائر الواسعة إلى تعزيز سيطرة الزعامات السياسية، وتقليص فرص صعود الشباب والمستقلين، كما أن أنظمة التمثيل النسبي (خاصة بنسخة سانت ليغو المعدلة) مكّنت الكتل الكبرى من الحفاظ على تمثيلها النيابي رغم تراجع شعبيتها.[٢]

هذا التمركز السياسي للنخب الحزبية لم يُنتج فقط ضعفًا في تداول السلطة، بل أفضى إلى نشوء نظام سياسي يتسم بالجمود والاحتكار، مما أعاق عمليات الإصلاح والبناء المؤسساتي، وزاد من الفجوة بين النخب والمواطنين مما جعل من شكل الحكومات المنتخبة حكومات ائتلافية متكونة بالاتفاق مع عدة احزاب والتي غالبا تتسم بصفة التذبذب وعدم الاستقرار السياسي[٣]

وهذا ما يمكن ملاحظته عند مراجعة اليات ونتائج الانتخابات في العراق منذ عام ٢٠٠٥ فعلى الرغم من ايجابيات الاقتراع النسبي المتمثلة بالعدالة وتوزيع الاصوات على المقاعد بشكل عادل الا انه ادى في ذات الوقت الى ما يسمى (التعددية المفرطة) التي جعلت من عملية اتخاذ القرارات المصيرية التي تخدم مصلحة البلد غاية الصعوبة لتعارض مصالح الخاصة للقائمين على العملية السياسية مع مصلحة البلاد فضلا عن ان الحكومات التي تشكلت بعد عام ٢٠٠٥ كانت قائمة على اساس الائتلافات مما اضعف فكرة وجود معارضة سياسية حقيقة مما ادى الى عدم الاستقرار السياسي بسبب التجاذبات واختلاف المصالح والأراء بين الاحزاب المهيمنة على السلطة[٤].

(١)عمار صالح البهادلي، نظام التمثيل النسبي في العراق ٢٠٠٥_٢٠١٨، مصدر سبق ذكره
(٢)وسام حسين علي، *التحديث والاستقرار في النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣* ، (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، ٢٠١٨)، ص ١٤٠.
(٣)حيدر عبد جساس، مصدر سبق ذكره
(٤)عبد الجبار عيسى عبد العال، محمد سليمان سعيد الشمري، "علاقة انظمة الاقتراع بالمعارضة البرلمانية"، *مجلة معهد العلمين للدراسات العليا*، (٢٠٢٠): ص ٨٩ _ ٩٠ .

ثانيا: أثر النظام الانتخابي بالأغلبية على بنية النظام السياسي

لا يخفى أن النظام الانتخابي يمثل عنصراً محورياً في تشكيل مسار العملية السياسية، إذ تنعكس آثاره بصورة مباشرة على مخرجات الانتخابات، كما أن طبيعة النظام المتبع تحدد حجم التحالفات السياسية وعدد الأحزاب المؤثرة، فضلاً عن أثره في درجة التماسك داخل البنية الحزبية، والواقع السياسي في العراق يشير الى ان نظام الاقتراع بالاغلبية الذي تم اقراره من قبل البرلمان والحكومة العراقية في عام ٢٠٢٠ كنظام انتخابي جديد بدلا عن (نظام التمثيل النسبي) الذي كان معمول به في السنوات السابقة منذ عام ٢٠٠٥ الى عام ٢٠١٨ ، وأن من سمات نظام الاقتراع (بالاغلبية) يتم تقسيم الدوائر الانتخابية في المحافظة الواحدة الى دوائر متعددة والترشيح فيها يكون فردي ، فالمرشح الذي يحصل على اعلى الاصوات يكون هو الفائز ، وقد تم اختيار هذا النظام كونه سهل التطبيق من قبل الناخب لكن ما حدث في انتخابات عام ٢٠٢١ هو ضياع وتشتيت الاصوات (٥٠%) كونه ان عدد الناخبين المسجلين لدى مفوضية الانتخابات يبلغ عددهم ((٢٢.١١٦.٣٦٨)) لكن غير المتوقع انه تم التصويت والمشاركة في الانتخابات من المواطنين قد بلغ عددهم ((٩.٦٢٩.٦٠١)) اي ان الاغلبية من الشعب لن يتم تمثيلهم في البرلمان مما ادى الى عدم الاستقرار السياسي بسبب الاعتراضات على نتائج الانتخابات و الشك في تزوير النتائج[١]

ثالثا: غياب المعارضة وتشتيت دورها

أحد الانعكاسات العميقة للنظام الانتخابي العراقي هو التأثير في طبيعة المعارضة السياسية داخل البرلمان. فقد أنتجت الأنظمة الانتخابية المتعاقبة مجالس نيابية يغلب عليها الطابع التوافقي أو التقاسمي بين القوى الكبرى، ما أدى إلى تغييب مفهوم المعارضة البرلمانية الفاعلة.

فبدلاً من وجود أغلبية تحكم وأقلية تعارض بشكل مؤسسي، اتجه النظام السياسي إلى ما يُعرف بـ"الديمقراطية التوافقية"، حيث تشترك جميع القوى الأساسية في السلطة التنفيذية، مما حوّل البرلمان إلى ساحة لتوزيع المنافع لا لممارسة الرقابة أو التشريع المستقل، وأدى ذلك إلى غياب المحاسبة السياسية، وازدهار الفساد الإداري، وانخفاض ثقة المواطنين بالمؤسسات.[٢]

---

(١)خميس حذام والي البدري، "البنى السياسية والدستورية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ رؤية سياسية تحليلية"، *مجلة العلوم السياسية*، ع ٥٨، (٢٠١٩): ص ١١٣.

(2)Meghan L. O'Sullivan _Razzaq al-Saiedi, Choosing an Electoral System, BELFER CENTER for Science and , for Science and International Affairs , HARVARD Kennedy School,2014.

رابعاً: تكريس الطائفية والمحاصصة في بنية الدولة

من أخطر الانعكاسات السياسية للنظام الانتخابي في العراق هو تعزيزه للطائفية السياسية وتقنينه للمحاصصة، فبفعل التقسيم الجغرافي للمحافظات، وطريقة ترشيح القوائم وفقاً للانتماءات الطائفية والقومية، أصبح النظام الانتخابي يُنتج تمثيلاً على أسس مذهبية وقومية أكثر مما هو تمثيل سياسي-برنامجي.

هذا النوع من التمثيل أدى إلى تغليب الانتماءات الفرعية على الهوية الوطنية، وزاد من حدة الانقسامات المجتمعية، وخلق بنية سياسية مشوّهة، تقوم على توزيع الوزارات والمناصب لا على أساس الكفاءة، بل على قاعدة "حصص المكونات". وقد ساهم ذلك في إضعاف الدولة ومؤسساتها، وفي تحويل النظام السياسي إلى كيان هشّ غير قادر على الحسم واتخاذ القرار.[١]

رابعاً: ضعف المشاركة السياسية وتراجع الثقة الجماهيرية

لقد ساهمت الآثار السلبية للنظام الانتخابي في خلق بيئة سياسية غير مستقرة هزت ثقة الجمهور بالحكومة، فمع كل دورة انتخابية، كان يتراجع مستوى المشاركة الشعبية، نتيجة شعور المواطنين بعدم جدوى الانتخابات، وأنها لا تُفضي إلى تغيير حقيقي، كما أن نتائج الانتخابات باتت، في نظر الشارع العراقي انعكاسًا لتوازنات القوى الحزبية وليس لإرادة الناخبين.

على سبيل المثال، في انتخابات عام (٢٠٢١) شهد العراق أدنى نسبة مشاركة منذ عام ٢٠٠٣، وهي إشارة واضحة إلى حجم الأزمة التي يعاني منها النظام الانتخابي والسياسي معاً، وقد ساعد ذلك على تعميق الانقسام بين الدولة والمجتمع، وفتح المجال أمام الحركات الاحتجاجية والتيارات غير النظامية لملء فراغ الثقة السياسية،والذي يُظهره استطلاع للرأي أجرته (المفوضية العليا للانتخابات) أن ٨٨.٦% من العراقيين غير راضين عن النظام الانتخابي الحالي، معتبرين أنه لم يحقق الاستقرار السياسي المنشود، و أن ٧٥.٧% من الشعب يرون أن النظام لم يخلق معارضة سياسية حقيقية، بينما يعتقد ٨٧% أنه لم يساهم في خلق كتل وطنية عابرة لمفهوم الطوائف. [٢]

(١)محمد ميسر فتحي، مروان سالم علي، "تأثير الانتخابات النيابية لعام ٢٠٢١ على الاستقرار السياسي والأمني في العراق"، *مجلة معهد العلمين للدراسات العليا*، ع ١١، (٢٠٢٢).
(٢) محمد ميسر فتحي، مروان سالم علي، مصدر سبق ذكره.

سادساً: تعزيز العنف السياسي والاحتجاج الشعبي

حينما يعجز النظام الانتخابي عن التعبير عن الإرادة الشعبية بشكل عادل، تصبح الشوارع هي ساحة التعبير السياسي البديل. وهذا ما حصل في العراق منذ احتجاجات ٢٠١١ مروراً بانتفاضة تشرين ٢٠١٩. إذ كان أحد أهم دوافع الاحتجاجات هو رفض الطبقة السياسية التي أعاد النظام الانتخابي إنتاجها مراراً، رغم فشلها في تقديم حلول للمواطنين.

ومع استمرار تجاهل مطالب الشارع، أصبحت الاحتجاجات أكثر تنظيمًا، وارتفعت شعارات تدعو لإسقاط النظام لا إصلاحه فقط. وبالتالي، يمكن القول إن النظام الانتخابي، بصيغته الحالية، ساهم في زعزعة الاستقرار بدلًا من تعزيزه، عبر تغذيته للغضب الشعبي، وقطع الطريق أمام التغيير السلمي داخل المؤسسات. [١]

سابعاً: غياب العدالة الانتخابية واضعاف الإرادة الشعبية

أدت الآليات الفنية للنظام الانتخابي، خاصة في ظل استخدام نظام "سانت ليغو المعدّل" بصيغته المبالغ بها، إلى تحريف التمثيل الانتخابي الحقيقي، حيث يتم تقليص فرص القوائم الصغيرة والمستقلين رغم حصولهم على أصوات معتبرة، مقابل تعظيم مكاسب الأحزاب الكبرى التي تمتلك تنظيمًا قويًا. وهذا ما يفرغ الانتخابات من مضمونها الديمقراطي، ويؤسس لنظام سياسي مغلق يُقصي التيارات الجديدة ويعيد تدوير النخب نفسها.، وبالإضافة إلى ذلك، فإن ضعف الضمانات القانونية والإدارية لنزاهة الانتخابات، وغياب الشفافية في التمويل الانتخابي، وعدم تكافؤ الفرص بين المرشحين، كلها عوامل تقوض العدالة الانتخابية، وتؤثر سلبًا على شرعية النظام السياسي برمته [٢][٣٧].

يتضح مما تقدم أن النظام الانتخابي في العراق قد ترك بصمات عميقة على بنية النظام السياسي، وأن هذه الانعكاسات لم تكن إيجابية في مجملها، فمن إعادة إنتاج النخب، إلى ترسيخ الطائفية، إلى إضعاف ثقة الجمهور، إلى تعزيز الانقسام السياسي والاجتماعي، ساهمت معظم صيغ النظام الانتخابي المعتمدة منذ ٢٠٠٣ في خلق نظام سياسي متوتر، غير قادر على الاستجابة للتحديات، ولا على تحقيق استقرار سياسي حقيقي.

إن إصلاح النظام الانتخابي لا ينبغي أن يُختزل في التفاصيل الفنية، بل يجب أن ينطلق من رؤية سياسية وطنية تؤمن بضرورة بناء نظام سياسي مدني، قائم على المواطنة،

(١)عمار صالح البهادلي، مصدر سبق ذكره.
(٢)وجناء رزاق عبد، "النظم الانتخابية ونظام التمثيل النسبي العراق نموذجا"، *مجلة لارك للفلسفة و الانسانيات والعلوم الاجتماعية* ، مجلد ٢، ع ٤٥، (٢٠٢٢).

وعلى تمثيل حقيقي يعكس مصالح الناس لا إرادة الأحزاب المتنفذة. فبدون نظام انتخابي عادل، لا يمكن بناء ديمقراطية مستقرة، ولا مؤسسات فاعلة، ولا دولة قوية

II.ب. المطلب الثاني

إصلاح النظام الانتخابي كمدخل لتحقيق الاستقرار السياسي

تؤدي النظم الانتخابية إلى نتائج سياسية متباينة تبعاً لطبيعة النظام المعتمد، إذ ينعكس ذلك على بنية المؤسسات الدستورية وتوزيع القوى داخل الدولة. فالنظام الانتخابي لا يحدد فقط وزن الأحزاب والكتل في البرلمان، بل يؤثر أيضاً في طبيعة التحالفات السياسية، ومدى رسوخ الانقسامات الاجتماعية والدينية والمذهبية و بالتالي ان اختيار النظام الانتخابي الذي يناسب طبيعة الظروف المجتمعية والسياسية في الدولة عامل اساسي لضمان تحقيق الاستقرار السياسي واجتناب الفوضى.

أولاً: العلاقة بين إصلاح النظام الانتخابي والاستقرار السياسي

يشكّل النظام الانتخابي أحد الأعمدة الأساسية لأي نظام سياسي مستقر، لأنه الوسيلة التي يتم من خلالها توزيع السلطة بشكل سلمي وفق آليات ديمقراطية. وعندما يكون النظام الانتخابي عادلاً وشفافاً، فإنه يُنتج مؤسسات سياسية تمثل الإرادة الشعبية وتتمتع بالشرعية، وهو ما يُعزز من ثقة المواطنين بالنظام السياسي، ويقلل من احتمالية اللجوء إلى العنف أو الاحتجاجات غير المؤسسية.

أما في حالة العراق، فإن التذبذب في النظام الانتخابي، والتعديلات المتكررة دون رؤية إصلاحية شاملة، ساهمت في فقدان الثقة الشعبية، وتنامي الشعور بعدم المساواة السياسية، مما أدى إلى اضطراب الاستقرار العام. وعليه، فإن أي مشروع جاد لتحقيق الاستقرار لا بد أن ينطلق من مراجعة نقدية للنظام الانتخابي، وتقديم بدائل تضمن التوازن بين التمثيل والفاعلية.[١]

ثانياً: أوجه القصور في النظام الانتخابي العراقي الراهن

١. التمثيل غير العادل: أدت الصيغ المعتمدة مثل "سانت ليغو المعدل" إلى إقصاء القوائم الصغيرة والمستقلين، رغم حصولهم على نسبة معتبرة من الأصوات. [٢]

(١) بيانات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات: www.ihec-iq.com
(٢) صلاح نوري عبد الحسن، علي عبد الرحيم العبودي، "الانتخابات العراقية ٢٠٢١: دراسة في السلوك التصويتي"، *مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، الجامعة العراقية*، ع ٢٨، (٢٠٢٥).

٢. سيطرة الأحزاب التقليدية: احتكرت الأحزاب الكبرى المشهد السياسي بفعل النظام الانتخابي القائم، مما أدى إلى إعادة إنتاج الطبقة السياسية نفسها دون تجديد حقيقي.

٣. تشتت السلطة وعدم الاستقرار الحكومي: بسبب غياب الكتلة البرلمانية الواضحة، غالباً ما تتشكل الحكومات بتحالفات هشة لا تملك رؤية مشتركة، ما ينعكس سلباً على أداء الدولة.

٤. التلاعب بتقسيم الدوائر الانتخابية: جرى استخدام الدوائر لأغراض حزبية ومناطقية أحياناً، وهو ما أضعف من العدالة في التمثيل بين المحافظات.

٥. ضعف الإطار الرقابي: سواء من حيث تمويل الحملات الانتخابية أو الشفافية في الفرز، ما يُضعف من شرعية العملية الانتخابية ويغذّي الشكوك بالتزوير. [١]

ثالثاً: محاور الإصلاح الانتخابي لتحقيق الاستقرار

لتحقيق إصلاح فعلي للنظام الانتخابي في العراق، يجب التركيز على المحاور الآتية:

١. إعادة النظر في نظام التمثيل النسبي :: ينبغي تعديل آليات توزيع المقاعد بما يضمن التمثيل العادل لجميع القوى، خاصة المستقلين، من خلال:

• إلغاء العمل بصيغة "سانت ليغو المعدل" بصيغته المبالغ بها (مثل ١.٧) واستبداله بصيغة أكثر عدالة مثل ١.٠ أو ١.٢.

• منح فرص متساوية للقوائم الصغيرة والمستقلة للمشاركة والفوز.[٢]

٢. إعادة رسم الدوائر الانتخابية وفق معايير وطنية

• اعتماد معايير فنية وديمغرافية لا سياسية في تقسيم الدوائر، لضمان العدالة بين المناطق.

• تشكيل هيئة وطنية مستقلة لتخطيط الدوائر بدلاً من اللجان البرلمانية ذات الطابع الحزبي.

٣. تعزيز استقلالية المفوضية العليا للانتخابات

• تجريد المفوضية من التبعية السياسية من خلال اختيار أعضائها وفق معايير مهنية لا محاصصية.

---

(١)هاشم الركابي، "إصلاح النظام الانتخابي في العراق، مركز البيان للدراسات والتخطيط"، ٢٠١٧، www.bayancenter.org

(٢)اسعد كاظم شبيب، "قانون الانتخابات في العراق (السياق العام- الاشكاليات_ البدائل)"، *مجلة رواقات*، ع ١، (٢٠١٩).

• توفير الدعم الفني والإداري الكامل لها لضمان نزاهة العملية الانتخابية.

٤. إصلاح نظام تسجيل الأحزاب والتمويل الانتخابي

• فرض ضوابط صارمة على تمويل الحملات الانتخابية، ومنع المال السياسي والسلاح غير الشرعي من التأثير.

• مراجعة شروط تسجيل الأحزاب لفتح المجال أمام القوى الشبابية والمدنية.

٥. تبني نظام انتخابي مختلط أو مزدوج

• يمكن للعراق أن يستفيد من النماذج المختلطة (كما في ألمانيا أو اليابان)، بحيث يُجمع بين تمثيل الفرد والمكون الحزبي، ما يحقق توازناً بين التمثيل والاستقرار. [١]

رابعاً: دور الإصلاح الانتخابي في تنشيط الحياة السياسية

إن إصلاح النظام الانتخابي لا يقتصر على تغيير في آليات التصويت، بل يفتح الباب لتجديد النخبة السياسية، وخلق مساحة للبرامج الوطنية غير الطائفية، فكلما زادت فرص المستقلين والقوائم المدنية في التمثيل، كلما أصبحت الحياة السياسية أكثر ديناميكية، وقلّ الاعتماد على الهويات الفرعية، كما يُسهم النظام العادل في تقليل العنف الانتخابي، ويمنح الجمهور شعوراً بأن أصواتهم قادرة على إحداث التغيير، مما يعزز المشاركة السياسية والثقة العامة، وبالمقابل، تظهر التجربة الديمقراطية العراقية التي رافقتها انتخابات منذ عام ٢٠٠٣ الى الان وهي تجري وفق انظمة انتخابية مختلفة تتغير في كل عملية انتخابية سواء على مستوى الانتخابات البرلمانية او انتخابات مجالس المحافظات التي كانت تتغير وفقا لمصالح الاحزاب المشاركة في السباق الانتخابي فإن غياب الإصلاح يعني استمرار الدائرة المفرغة من الإحباط، والمقاطعة، والتوتر السياسي، وهي بيئة غير صالحة لتحقيق الاستقرار أو بناء دولة مؤسسات. [٢]

خامساً: التحديات التي تواجه عملية الإصلاح الانتخابي

رغم أهمية الإصلاح، إلا أنه يواجه تحديات متعددة، منها:

• مقاومة القوى الحزبية التقليدية: غالبًا ما تعرقل الأحزاب الكبرى الإصلاح الانتخابي كونها الطرف المستفيد من الوضع القائم.

(١)اسعد كاظم شبيب، "إصلاح النظام الانتخابي في العراق"، *مجلة الكوفة للعلوم القانونية و السياسية* ، مجلد ٩، ع ٣٢، (٢٠٢٥).

٢) ميثاق مناحي العيسى، "دور الاصلاح الانتخابي في تعزيز الحكم الرشيد: قراءة في تعديل قانون الانتخابات في العراق"، مقال منشور، مركز الفرات للتنمية و الدراسات الاستراتيجية، ٢٠٢٤.

• غياب الوعي الانتخابي الشعبي: ضعف الثقافة السياسية بين المواطنين العراقيين يُصعب مناقشة قضايا فنية معقدة مثل النظم الانتخابية.

• الافتقار إلى الإرادة السياسية الموحدة: في ظل الانقسام البرلماني والتجاذبات المستمرة، يصعب تمرير قانون انتخابي توافقي.

• ضعف المؤسسات الرقابية والقضائية: مما يعيق تنفيذ القوانين والإشراف على تطبيقها بفعالية، إن تحقيق الاستقرار السياسي في العراق لا يمكن أن يتم دون إصلاح شامل وجذري للنظام الانتخابي، يبدأ من فلسفة التمثيل ولا ينتهي عند تقنيات الاقتراع، فالنظام الانتخابي العادل هو الأساس الذي تُبنى عليه دولة المواطنة، وهو الطريق لضمان تداول سلمي للسلطة، ومؤسسات منتخبة تعكس فعلاً إرادة الشعب، ولكي يكون الإصلاح فعّالًا، ينبغي أن يُبنى على حوار وطني واسع، ويأخذ بنظر الاعتبار السياق العراقي المعقّد، دون الوقوع في فخ إعادة إنتاج المحاصصة أو الترضيات السياسية. إن الانتقال من نظام انتخابي مفرغ إلى آخر يعكس الشفافية والعدالة هو الخطوة الأولى نحو عراق أكثر استقرارًا وشرعية [١]

الخاتمة

إن التحليل المتعمق لتطور النظام الانتخابي في العراق منذ عام ٢٠٠٣ حتى اليوم يُظهر أن العملية الانتخابية، رغم كونها أحد أعمدة التحول الديمقراطي، لم تنجح في تحقيق الاستقرار السياسي المرجو، وذلك نتيجة تداخل عوامل بنيوية وقانونية وسياسية أثّرت بشكل سلبي في مخرجات العملية الانتخابية، وأضعفت ثقة المواطن بالنظام السياسي برمته. فالنظام الانتخابي العراقي، بصيغته الحالية، لم يكن أداةً لتحقيق التداول السلمي للسلطة والتمثيل العادل، بقدر ما أصبح وسيلة لإعادة إنتاج النخب ذاتها، وترسيخ المحاصصة الطائفية والحزبية.

لقد أظهرت التجربة العراقية أن تصميم النظام الانتخابي لا يمكن أن يُفصل عن طبيعة الدولة، وبُنيتها المجتمعية، وتاريخها السياسي، إذ أن اعتماد نظم انتخابية معقّدة أو مفصّلة على مقاسات القوى التقليدية أفضى إلى تشويه العملية الديمقراطية، وتقويض شرعيتها، بدلاً من تعزيزها. وتبيّن أن التعديلات المتكررة التي طالت قوانين الانتخابات لم تكن نابعة من رغبة حقيقية في الإصلاح، بل جاءت غالبًا كاستجابات ظرفية لضغوط شعبية أو سياسية مؤقتة، ما أفقدها التماسك والفعالية على المدى الطويل.

(١) اسعد كاظم شبيب ، مصدر سبق ذكره.

ومن جهة أخرى، فإن الانعكاسات السياسية للنظام الانتخابي كانت واضحة في إضعاف بنية النظام السياسي نفسه. فقد أسهمت آليات الاقتراع، وطريقة احتساب الأصوات، وشكل الدوائر، في إضعاف العلاقة بين الناخب وممثله، وفي تغييب مبدأ المعارضة البرلمانية الفعالة، وفي تعزيز الولاءات الفرعية على حساب الهوية الوطنية. كما ساعدت على تعميق الانقسامات داخل المجتمع، وإنتاج حكومات توافقية هشة، غير قادرة على تنفيذ البرامج التنموية أو اتخاذ قرارات استراتيجية حاسمة.

في هذا السياق، يُصبح إصلاح النظام الانتخابي ضرورة وطنية لا ترفًا سياسيًا، إذ لا يمكن تحقيق أي استقرار سياسي مستدام دون منظومة انتخابية شفافة، عادلة، وفعّالة. ويجب أن ينطلق هذا الإصلاح من رؤية شاملة، تُعيد تعريف مفهوم التمثيل السياسي، وتكسر احتكار النخب التقليدية، وتفتح المجال أمام القوى الجديدة، خاصة الشباب والمستقلين، وتضع حدًا للنفوذ غير المشروع في العملية الانتخابية، سواء كان مالًا سياسيًا، أم سلاحًا، أم تأثيرًا حزبيًا مفرطًا.

إن البدء بإصلاح النظام الانتخابي يُعد المدخل الأكثر فاعلية لإعادة بناء العقد الاجتماعي بين الدولة والمواطن، من خلال خلق مؤسسات تشريعية تمثل فعلاً الإرادة العامة، وتتمتع بالشرعية والفاعلية. ولا يتأتّى ذلك إلا من خلال منظومة انتخابية توازن بين التمثيل والاستقرار، وتحمي التنوع، دون أن تُقنّن الانقسام.

وفي ضوء ما سبق، يمكننا القول إن أي مشروع للإصلاح السياسي في العراق لا بد أن يضع النظام الانتخابي في مقدمة أولوياته، بوصفه أساساً لإعادة تشكيل النظام السياسي على أسس مدنية وديمقراطية. كما ينبغي إشراك المجتمع المدني، والنخب الأكاديمية، والناشطين في صياغة قوانين انتخابية عادلة، تُؤسّس لمرحلة جديدة من الحكم الرشيد، والاستقرار السياسي، والتنمية المستدامة. فبدون انتخابات نزيهة تعكس تطلعات المواطنين لا إرادة الكتل، تبقى الديمقراطية شكلية، وتظل الدولة في حالة اضطراب دائم

المقترحات

١. إعادة صياغة قانون الانتخابات على أسس وطنية عادلة

يجب إعادة النظر في القوانين الانتخابية بما يضمن تمثيلاً حقيقياً للمواطنين بعيداً عن المحاصصة الطائفية أو السياسية، وبما يعزز من تكافؤ الفرص بين المرشحين، خاصة المستقلين منهم.

٢. اعتماد نظام انتخابي مختلط يجمع بين التمثيل النسبي والفردي

يُقترح تبني نظام انتخابي يجمع بين النمطين الفردي والنسبي، بما يضمن التوازن بين العدالة في التمثيل والاستقرار في تشكيل الحكومة، وبما يعزز صلة الناخب بممثله.

٣. إعادة تقسيم الدوائر الانتخابية وفق معايير مهنية وديموغرافية

يُوصى بتشكيل هيئة مستقلة لإعادة ترسيم الدوائر الانتخابية، وفق معايير علمية عادلة وغير خاضعة للتجاذبات السياسية، لضمان عدالة التمثيل بين المحافظات والمناطق.

٤. تعزيز استقلالية المفوضية العليا للانتخابات

من الضروري تعديل آليات تشكيل المفوضية لتكون بعيدة عن المحاصصة السياسية، واعتماد الكفاءة والنزاهة كمعيار لاختيار أعضائها، مع تمكينها إداريًا وفنيًا بشكل كامل.

٥. تنظيم تمويل الحملات الانتخابية ومراقبتها قانونياً

يُقترح سن قوانين صارمة لضبط تمويل الحملات الانتخابية، ومنع استخدام المال السياسي أو غير المشروع، وتفعيل آليات الرقابة على مصادر التمويل والإنفاق الانتخابي.

٦. نشر الثقافة الانتخابية بين المواطنين

ضرورة إطلاق برامج وطنية لتعزيز الوعي الانتخابي لدى الجمهور، وتوضيح أهمية المشاركة السياسية، وآليات التصويت، وتأثيرها المباشر في بناء نظام سياسي مستقر.

٧. تمكين الفئات المهمّشة من المشاركة الفاعلة

يُقترح توفير ضمانات قانونية لتمكين الشباب والنساء والمكونات الصغيرة من المشاركة في الانتخابات بشكل فاعل وعادل، سواء كمرشحين أو ناخبين.

٨. ربط النظام الانتخابي برؤية إصلاح سياسي شامل لا يمكن إصلاح النظام الانتخابي بمعزل عن إصلاح بنية النظام السياسي بشكل عام، بما يشمل القضاء، والإدارة، والأمن، لتحقيق استقرار شامل ومستدام

قائمة المصادر

أولا: الكتب:

١- ابراهيم انيس واخرون، *المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية*، مجلد ١، ط ٤، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية ، ٢٠٠٤.

٢- ابن منظور ،*لسان العرب*، ج ١٤، ط٣، بيروت: دار احياء التراث العربي .

٣- اندرو رينولدز واخرون، *أشكال النظم الانتخابية*، بيروت: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ترجمة ايمن ايوب، ط٢، ٢٠٠٥.

٤- حسان محمد شفيق العاني، *الانظمة السياسية والدستورية المقارنة* ، بغداد: مطبعة جامعة ١٩٨٦.

٥- سعاد الشرقاوي وعبد الله ناصف، *نظم الانتخابات في العالم وفي مصر*، القاهرة: دار النهضة العربية، الطبعة ٢، ١٩٩٤.

٦- سعد عبدو واخرون، *النظم الانتخابية: دراسة حول العلاقة بين النظام السياسي و النظام الانتخابي*، بيروت: مركز بيروت للأبحاث والمعلومات، ط ١، ٢٠٠٥.
٧- عبد العزيز عليوي، *نظم انتخاب مجلس النوب العراقي بعد ٢٠٠٣* ، بغداد: دار الكتابة للطباعة والنشر، ط ٣، ٢٠٢٠.
٨- عمار صالح البهادلي، *نظام التمثيل النسبي في العراق ٢٠٠٥ _٢٠١٨ دراسة تقويمية*، بغداد: انكي للنشر والتوزيع، ط ١، ٢٠٢٠.
٩- عمر حلمي فهمي، *الانتخابات واثره في الحياة السياسية و الحزبية* ، القاهرة: دار الثقافة العربية، ١٩٨٨.
١٠-ماجد راغب الحلو، *الاستفتاء الشعبي و الشريعة الاسلامية*، الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية ، ط ٢، ١٩٨٣، ص ٧٧، ٧٩، ١٠٥، ١٠٦.
١١-هانز ناثان فاكن ، *الانتخابات والسياسة والاقتصاد المقارن*، ترجمة حسين العزاوي، بغداد: مطبعة بغداد الجامعة، ١٩٧٦.
١٢-وسام حسين علي، *التحديث والاستقرار في النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣*، برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ٢٠١٨.

ثانياً: رسائل الماجستير

١- احمد راضي محمد علي، "العلاقة بين التعددية الحزبية والنظام الانتخابي في العراق بعد عام ٢٠٠٣"، رسالة ماجستير، العراق، معهد العلمين للدراسات العليا، ٢٠١٨، ص ١.
٢- جمال حيرش، بن علية محمد، رمضاني مفتاح، "النظام الانتخابي واثره على المشاركة السياسية في الجزائر (١٩٩٩/٢٠١٦)"، رسالة ماجستير، جامعة زيان عاشور، الجزائر ، ٢٠١٧.
٣- سيناء علي محمود، "اليات تعزيز عمل النظام السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣"، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٥.

ثالثاً: المجلات العلمية

١- اسعد كاظم شبيب، "إصلاح النظام الانتخابي في العراق"، *مجلة الكوفة للعلوم القانونية و السياسية* ، مجلد ٩، ع ٣٢، (٢٠٢٥).
٢- اسعد كاظم شبيب، "قانون الانتخابات في العراق (السياق العام- الاشكاليات_ البدائل)"، *مجلة رواقات*، ع ١، (٢٠١٩).

٣- باسم محمد عريان شهاب ، سنبل عبد الجبار احمد عباس، "النظام الانتخابي في التجربة العراقية في ضوء قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم ٩ لسنة ٢٠٢٠"، *مجلة حولية المنتدى ، المنتدى الوطني للأبحاث الفكر والثقافة*، ع ٤٩، (٢٠٢٢).
٤- خميس حذام والي البدري، "البنى السياسية والدستورية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ رؤية سياسية تحليلية"، *مجلة العلوم السياسية*، ع ٥٨، (٢٠١٩): ص ١١٣.
٥- دعاء قاسم محيبس، "النظام الانتخابي في العراق ٢٠٢٠: إشكالية الدوائر المتعددة"، *مجلة دراسات دولية، بغداد*، ع ٩٩، (٢٠٢٤).
٦- ستار جبار علاي، "الانتخابات العراقية و تأثيرها في الاستقرار و التنمية"، *مجلة دراسات دولية*، ع ٥٤، (٢٠١٢) .
٧- سرمد العبيدي، "قراءة في نتائج الانتخابات العامة في العراق عام ٢٠١٠"، *مركز الدراسات الدولية*، ع ٧٥، (٢٠١٠).
٨- صلاح نوري عبد الحسن، علي عبد الرحيم العبودي، "الانتخابات العراقية ٢٠٢١: دراسة في السلوك التصويتي"، *مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، الجامعة العراقية*، ع ٢٨، (٢٠٢٥).
٩- عبد الجبار احمد عبد الله ، "بعض المعادلات في اشكالية الانتخابات العراقية"، *مجلة كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد*، ع ٣٥، (٢٠٠٧).
١٠- عبد الجبار عيسى عبد العال، محمد سليمان سعيد الشمري، "علاقة انظمة الاقتراع بالمعارضة البرلمانية"، *مجلة معهد العلمين للدراسات العليا*، (٢٠٢٠): ص ٨٩ - ٩٠ .
١١- عمار صالح جبار، خميس دهام حميد، "دور النظم الانتخابية في أدارة التنوع السياسي في العراق (٢٠٠٥_٢٠٢١)"، *مجلة حمورابي* ، ع ٤٥، (٢٠٢٣).
١٢- محمد ميسر فتحي، مروان سالم علي، "تأثير الانتخابات النيابية لعام ٢٠٢١ على الاستقرار السياسي والأمني في العراق"، *مجلة معهد العلمين للدراسات العليا*، ع ١١، (٢٠٢٢).
١٣- وجناء رزاق عبد، "النظم الانتخابية ونظام التمثيل النسبي العراق نموذجا"، *مجلة لاراك للفلسفة و الانسانيات والعلوم الاجتماعية* ، مجلد ٢، ع ٤٥، (٢٠٢٢).
١٤- وليد الزيدي، "التطورات العملياتية في الانتخابات البرلمانية العراقية ٢٠٠٥_٢٠١٠"، *وقائع المؤتمر العلمي الاول للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات ، انتخابات العراقية ٢٠٠٥_٢٠١٠، الواقع والتحديات، اربيل، العراق*، (٢٠١١).

رابعاً: الانظمة والقوانين

١- بيانات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات: www.ihec-iq.com.
٢- الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥.
٣- قانون الانتخابات رقم ٤٥ لسنة ٢٠١٣، الوقائع العراقية، الجريدة الرسمية ، ع ٤٣٠٠، ٢٠١٣.

٤- قانون انتخابات رقم ٤ لسنة ٢٠٢٣.
٥- مشروع إدارة الانتخابات و كلفتها أيس الموقع الالكتروني ، شبكة المعرفة الانتخابية، الموقع الالكتروني http://aceproject.org/ace-ar/topics/les
٦- مصطفى الناجي، قانون انتخابات مجلس النواب رقم (٤٥) لسنة ٢٠١٨ قراءة في ابرز التعديلات، دائرة البحوث، مجلس النواب، ٢٠١٩.
٧- نظام عبد الهادي سوادي، نظرة تاريخية في انتخابات البرلمانية العراقية (١٩٢٠_٢٠١٨)، المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، بغداد، ٢٠١٨ .
٨- هاشم الركابي، إصلاح النظام الانتخابي في العراق، مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٢٠١٧، www.bayancenter.org.

خامساً: المصادر باللغة الانكليزية

1- Meghan L. O'Sullivan_ Razzaq al-Saiedi, Choosing an Electoral System, BELFER CENTER for Science and , for Science and International Affairs , HARVARD Kennedy School,2014.